

# إجراءات الوقاية المتوفرة لأولياء اللاميذ المعاقين



مكتب التعليم الخاص  
وخدمات التدخل المبكر

آذار (مارس) 2003

## STATE BOARD OF EDUCATION

KATHLEEN N. STRAUS – PRESIDENT • SHARON L. GIRE – VICE PRESIDENT  
CAROLYN L. CURTIN – SECRETARY • HERBERT S. MOYER – TREASURER  
MARIANNE YARED MCGUIRE – NASBE DELEGATE • JOHN C. AUSTIN • ELIZABETH W. BAUER • EILEEN LAPPIN WEISER  
GOVERNOR JENNIFER M. GRANHOLM – EX-OFFICIO

THOMAS D. WATKINS, JR.  
SUPERINTENDENT OF PUBLIC INSTRUCTION



“Show me how this helps teachers teach and children learn.”

MICHIGAN DEPARTMENT OF EDUCATION DECISION MAKING RULER - 2001



## جدول المحتويات

### رقم الصفحة

1	المقدمة .....
1	شعارات إجراءات الحماية .....
1	موافقة الوالدين .....
2	المحدودية .....
2	الإشعار المسبق للوالدين .....
3	مشاركة الوالدين .....
3	الإجتماع .....
3	إجراءات التقييم .....
4	التقييم التعليمي المستقل .....
5	الوساطة .....
6	عدم تحيز الوسيط .....
6	جلسة السمع القانونية غير المتحيزة .....
7	حقوق جلسة السمع القانونية .....
7	الإستئناف الإداري: المراجعة غير المتحيزة .....
8	الدعوى المدنية .....
8	وضع التلميذ خلال الإجراءات .....
9	منح نفقات المحامي .....
10	التأديب .....
10	فصل التلميذ لسبب غير تغيير المدرسة .....
10	تغيير المؤسسة التعليمية (المدرسة) .....
10	المؤسسة التعليمية المؤقتة .....
10	خطة التقييم العملي والتدخل السلوكى .....
11	التغيير العام في المؤسسة التعليمية .....
11	مراجعة تحديد سبب السلوك المخالف .....
12	تغيير المؤسسة التعليمية بسبب المخدرات والأسلحة الخطرة .....
13	تغيير المؤسسة التعليمية بسبب أوضاع خطرة أخرى .....
14	حماية التلاميذ غير المؤهلين بعد للحصول على التعليم الخاص والخدمات المتعلقة .....
15	التلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة .....

نقل حقوق الوالدين عند بلوغ سن الرشد .....	15
الوالدين الوصيين (أولياء الأمر) .....	16
حق الإطلاع على السجلات.....	16
الرسوم المتعلقة بالبحث، واستعادة ونسخ السجلات .....	17
سجل بأسماء الأشخاص المطلعين على السجلات .....	17
تعديل السجل بناءً على طلب الوالدين .....	17
إلى السرية .....	18
إتلاف المعلومات .....	18
الشكاوي .....	18
قواعد نص القانون .....	19

# إجراءات الحماية المتوفرة لأولياء التلاميذ المعاقين

## المقدمة

توفر هذه الوثيقة لأولياء التلاميذ المعاقين (الصابين بالعجز)، منذ الولادة وحتى عمر 26 سنة، فكرا شاملة عن حقوق تعليم أطفالهم وفقا لأنظمة التعليم الخاص. تشمل هذه الوثيقة جميع إجراءات الوقاية الخاصة بالوالدين والتلاميذ المعاقين والتي ينص عليها قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) وأنظمة تطبيق قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

## اشعار إجراءات الحماية

تمنح إشعارات إجراءات الحماية للأباء عند:

1. استلام إشعار الإحالة الأولى للتقدير.
2. استلام أي إشعار لعقد اجتماع فريق برنامج التعليم الخاص (IEP Team).
3. إعادة تقييم التلميذ.
4. طلب التسجيل لعقد جلسة سماع قانونية.
5. يوم اتخاذ القرار التأديبي لتغيير التعيين المدرسي للتلميذ.

## موافقة الوالدين

«الموافقة» تعنى ما يلى: (أ) لقد تم اطلاع الوالد/والددة على كافة المعلومات المتعلقة بالتماس الموافقة باللغة التي يفهمها الوالدين (لغتهم الأصلية) أو أي طريقة تفهّم أخرى؛ (ب) يفهم الوالدين ويوافق خطيا على تنفيذ الإجراء الذي تم طلب الموافقة المعنية عليه، علماً أن الموافقة تقوم بشرح الإجراء وتدرج السجلات (إن وجدت) التي سيتم إصدارها والجهة التي ستستلمها؛ و (ت) يدرك الوالد/والددة أن منح الموافقة هو إجراء اختياري من الوالد/والددة ويمكن نقض تلك الموافقة في أي وقت كان. إنما، إن في حال نقض الموافقة من قبل أحد الوالدين لا يبدأ سريانه من تاريخ سابق.

إن موافقة الوالدين غير مطلوبة قبل القيام بمراجعة المعلومات المتوفرة كجزء من إجراءات التقييم أو إعادة التقييم أو عند القيام باختبار أو القيام بأي تقييمات أخرى على كافة التلاميذ في المدرسة، إلا إذا تطلب الحصول على موافقة أولياء الامر من كافة التلاميذ قبل القيام بهذا التقييم.

يجب على مؤسسة المؤسسة العامة أن تحصل على موافقة أولياء الأمر المطلعين على كافة المعلومات قبل القيام بالتقدير المسبق للتعيين المدرسي أو أي إعادة تقييم أو التسجيل الأولى للتلميذ المعاق في برنامج يمنحك التعليم الخاص والخدمات المتعلقة بذلك. الموافقة على التقدير الأولى لا يجب أن تفسر على أنها موافقة للتعيين الأولى. أما إذا فشل الوالدين بالاجابة على طلب إجراء إعادة التقييم، فيمكن مؤسسة للمؤسسة العامة إجراء إعادة التقييم إن كان بسعتها أن تثبت وبوضوح بأنها قامت بمحاولات معقولة للحصول على موافقة الوالدين.

يتوجب على المؤسسة التعليمية أن تسعى للحصول على موافقة الوالد/والدة للقيام بالتقدير المبدئي ويجب أن يشمل إشعار التبليغ ما يلي:

1. السبب/الأسباب الذي تطلب إجراء التقدير وطبيعته.
2. شرح أنواع برامج التعليم الخاص والخدمات المتوفرة في مدارس المرحلة المتوسطة في المنطقة المدرسية (ISD).

## المحدودية

لا يحق للمؤسسة العامة أن تستخدم رفض الوالد/والدة لإعطاء الموافقة لخدمة أو نشاط معين لرفض تقديم أي خدمة، أو منفعة، أو نشاط آخر للمؤسسة العامة أخرى للوالدين والتلميذ، باستثناء ما هو متطلب بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

## الإشعار المسبق للوالدين

يجب على المؤسسة العامة أن تزود والدي طفل معاق بإشعار مسبق كل مرة تقوم باقتراح أو رفض البدء أو تغيير التعريف، أو التقييم، أو تعيين الصفة للتلميذ أو الحق بالتعليم العام المجاني المناسب (FAPE) للتلميذ.

يجب أن يحتوي الإشعار على:

1. تفسير كامل لكافة الإجراءات الحماية المتوفرة للوالدين وفقاً للفقرة «ب» من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).
2. تحديد الأماكن التي يمكن للوالدين الحصول منها على نسخة عن الوثائق الخاصة بإجراءات الحماية.
3. شرح للإجراءات المقترحة أو المرفوضة من قبل المؤسسة العامة، وتفسير للأسباب التي دعت المؤسسة العامة لاقتراح أو رفض اتخاذ الإجراء، وشرح لأية خيارات اعتمدتها المؤسسة العامة وأسباب رفضها لتلك الخيارات.
4. شرح لكل إجراء من إجراءات التقييم، والفحص، والسجل، وال报告，التي قامت المؤسسة العامة باستخدامه كأساس في الإقتراح والرفض.
5. شرح لأي عوامل أخرى متعلقة باقتراح أو رفض المؤسسة العامة.
6. لائحة بأسماء المنظمات المتوفرة للوالدين والتي يمكن الاتصال بها للحصول على المساعدة في فهم محتويات الإشعار المذكور.

يجب أن يكتب الإشعار بلغة مفهومة من عامة الشعب، وأن يتتوفر بلغة الوالد/والدة الأصلية أو أي طريقة تفهم أخرى يفهمها الوالد/والدة، إلا إذا ثبت عدم جدواه القيام بذلك. إذا كانت اللغة الأصلية للوالدين أو طريقة التفاهم الأخرى ليست لغة مكتوبة، فعلى المؤسسة أن تقوم بارسال إشعار مترجم شفهياً أو بتأيي وسيلة أخرى للوالدين بلغة أو بطريقة أخرى يستطيع الوالد/والدة بموجبها فهم محتويات الإشعار. كما يجب على المؤسسة العامة أن تحصل على إثبات خططي يثبت تنفيذه هذه المتطلبات.

## **مشاركة الوالدين**

يجب على كل مؤسسة عامة أن تبلغ بموجب إشعار خطى أولياء التلاميذ المعاقين بالفرصة المتاحة لهم للمشاركة في اجتماعات التعريف والتقييم وتعيين الصنوف للتلמיד والحق بالتعليم العام المجاني المناسب.

## **الإجتماع**

على المؤسسة العامة أن تتخذ الخطوات الالزمة لضمان حضور والد/والدة التلميذ المعاق لكل اجتماع من اجتماعات برنامج التعليم الخاص أو أن تتيح لهم فرصة المشاركة في الاجتماع. لا يشمل الاجتماع المناقشات غير الرسمية أو غير المحدد لها موعداً التي يشتراك فيها موظفو المؤسسة والتي تتناول مواضيع مثل المنهاج التعليمي والخطط التدريسية أو تنسيق الخدمات إذا كانت تلك الأمور غير متعلقة ببرنامج التعليم الخاص. كما لا يشمل الاجتماع النشاطات التحضيرية التي يشتراك فيها موظفو المؤسسة العامة لتطوير اقتراح أو للرد على اقتراح الوالدين التي سيتم بحثها في اجتماع لاحق.

على المؤسسة العامة ضمان وجود أحد والدي كل تلميذ معاق كأعضاء في أي مجموعة تتخذ قرارات تخص مدرسة التلميذ. في حالة عدم امكانية مشاركة أي من الوالدين للاجتماع الذي سيتم اتخاذ القرار فيه بما يتعلق بتعيين مدرسة التلميذ، ستنتسبين المؤسسة العامة بطرق أخرى لضمان مشاركتهم. لا يجوز إتخاذ قرار التعليم الأولى لمدرسة التلميذ بدون موافقة الوالدين. إنما، يمكن اتخاذ قرارات أخرى خاصة بتعيين مدرسة التلميذ من قبل مجموعة بدون اشتراك الوالد/والدة إذا لم تتمكن المؤسسة العامة من الحصول على مشاركة الأهل في القرار. يجب أن يكون لدى المؤسسة العامة اثباتاً بمحاولتها لضمان حضور الوالد/والدة.

على المؤسسة العامة أن تبذل جهدها ضمن المعمول لضمان المام الوالد/والدة وبإمكانية مساهمتها في أي مناقشة جماعية تتعلق بتحديد مدرسة ولدهما بما في ذلك اتخاذ الترتيبات لتأمين مترجم للوالد/والدة إذا كان مصاباً بالصم أو إذا كانت لغته هي غير اللغة الانجليزية.

## **إجراءات التقييم**

«التقييم» يعني الإجراءات المستخدمة وفقاً للأنظمة 300.536 - 300.530 §§ C.F.R .34. يحدد التقييم فيما إذا كان التلميذ معاقاً، وطبيعة ومدى التعليم الخاص، والخدمات المتعلقة بذلك التي يحتاجها التلميذ، كما يوفر المعلومات المتعلقة بمساهمة وتطور التلميذ في المنهاج التعليمي . كما يجب تقييم تلاميذ الحضانة لتحديد مدى مشاركتهم في النشاطات المناسبة. كما يعني «التقييم» الإجراءات المختارة المستخدمة مع أحد التلاميذ والتي لا تتضمن الاختبارات الأساسية المنفذة أو الإجراءات المطبقة على كافة التلاميذ في المدرسة أو المرحلة أو الصنف الدراسي.

**يحق للوالد/والدة:**

1. الحصول على مفسر/مترجم إن كانت لغتهم الأصلية هي غير اللغة الانجليزية، أو إن كان التلميذ أصم أو مصاب بإعاقة في السمع أو البصر، إلا إذا كان القيام بذلك غير مجدياً بكل وضوح.
2. التأكد من أن الفحوصات المطبقة لا تميز على أساس العرق، أو اللغة، أو الخلفية الحضارية.

3. التأكد من اختيار وإدارة الإجراءات أو المواد المستخدمة في تقييم التلميذ الذي لا يجيد استخدام اللغة الانجليزية بما يضمن تحديد مدى إعاقة التلميذ وأحتياجاته التعليمية الخاصة وليس قياس مهارة التلميذ في اللغة الانجليزية.
4. أن تكون الأدوات المستخدمة في التقييم صالحة للأغراض المحددة لها والتي يعتزم استخدامها أشخاص مدربون مع الالتزام بالتعليمات المزودة من قبل الشركة المنتجة لها.
5. أن يتم فحص التلميذ في كافة المجالات التي يشك بالعجز فيها وذلك باستخدام الأجهزة التي تقوم بفحص مجالات محددة من احتياجاتاته التعليمية ولا تحدد درجة ذكائه بعلامة IQ. ولن تستخدم أي إجراءات وحيدة لتكون المعيار الوحيد لتحديد برنامج تعليم خاص مناسب للتلميذ.
6. التأكد فيما إذا كانت نتائج الفحص المطبق على التلميذ المصايب بضعف في الحس، أو في القدرات الجسدية لأو الكلامية ستعكس بشكل صحيح الغاية الأساسية من ذلك الاختبار بدلاً من إظهار عجز التلميذ.
7. أن يقوم بالتقييم الأول فريق تقييم متعدد المناهج (MET) يضم مدرس او شخص ملم بال المجالات التي يشك بوجود العجز فيها.
8. التأكد من تقييم التلميذ في كافة المجالات التي يشك بوجود العجز فيها بما في ذلك، إن كان ذلك مناسباً، الصحة العامة، صحة البصر، مقدرة السمع، الحالة النفسية والعاطفية، عوامل السلوك، الذكاء العام، الانجازات الأكademie، القدرة على التفاهم، والمقدرات الحركية.
9. أن يكون التقييم فعالاً وشاملاً لتحديد جميع حاجات التعليم الخاص والخدمات المتعلقة بالتلميذ سواء كانت مرتبطة بفئة إعاقة التي تم تحديدها للتلميذ أم لا.
10. تزويد فريق التقييم المتعدد المناهج (MET) بالمعلومات المتعلقة بالتلميذ المشكوك باعاقته مع أي تقييم بحوزة الوالد/والإمداد عن التلميذ.
11. التأكد من استخدام مختلف أدوات وخطط التقييم لجمع المعلومات المرتبطة الوظيفية والتطويرية عن التلميذ بما في ذلك المعلومات المزودة من قبل الوالد/والإمداد والمعلومات المرتبطة التي تسمح للللميذ بالاشتراك والتقدم في المنهج العام.
12. إجراء تقييم أولى من قبل فريق التقييم المتعدد المناهج (MET) وعقد اجتماع برنامج التعليم الخاص (IEP) خلال 30 يوماً مدرسيًا بعد استلام المدرسة للإذن الخطي للقيام بالتقييم. ويمكن تمديد هذه المدة بموجب اتفاق بين الوالدين والمؤسسة.
13. توقع إعادة إجراء التقييم كل ثلاث سنوات.
14. طلب إعادة التقييم خلال فترة أقل من ثلاث سنوات إن كان ذلك مناسباً.
15. أن يستلم إشعار عن كل إجراء تقييمي، أو فحص، أو سجل، أو تقرير يستخدمه فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) لتحديد حق الأهلية وال الحاجة لبرنامج التعليم الخاص أو خدماته.

## **التقييم التعليمي المستقل**

«التقييم التعليمي المستقل» (IEE) يعني التقييم الذي يقوم به شخص مؤهل من خارج المؤسسة العامة المسؤولة عن تعليم التلميذ موضع التقييم. كما تعني IEE أن المؤسسة العامة إما مستقوم بدفع كافة تكاليف التقييم أو ستضمن تأمين التقييم بدون تكلفة مادية للوالدين.

يمتلك والدي التلميذ المصاب أو المشكوك باعاقته حق الحصول على خدمة التقييم التعليمي المستقل لولدهم. كما يحق للوالدين الحصول على التقييم التعليمي المستقل للتلميذ وعلى النفقة العامة إذا لم يواافقوا على أي تقييم قامت به المؤسسة العامة. إنما، يحق للمؤسسة العامة أن تطلب جلسة سماع قانونية لكي تثبت بأن تقييمها كان مناسباً. وعلى المؤسسة العامة أن ترد خطياً على طلب الوالد/والدة للتقدير التعليمي المستقل خلال 7 أيام من طلب الوالد/والدة الخطي. وإذا كان القرار النهائي أن التقييم كان مناسباً، يبقى للوالدين الحق في طلب «التقييم التعليمي المستقل» (IEE) لكنه ليس على حساب التفقة العامة. وإن حصل الوالد/والدة على «التقييم التعليمي المستقل» (IEE) على نفقتهم الخاصة يتوجب اعتبار نتيجة هذا التقييم من قبل المؤسسة العامة بما يتعلق بأي قرار حول التعليم المجاني العام المناسب (FAPE) الذي يخص التلميذ، ويمكن إبراز هذا التقييم كثبات في جلسة السماع القانونية الخاصة بالتلميذ.

أما إذا قام مسؤول جلسة السماع القانوني بطلب «التقييم التعليمي المستقل» (IEE) كجزء من الجلسة، فيجب أن تكون تكلفة التقييم على حساب النفقة العامة. كما يجب على كل مؤسسة عامة أن تزود الوالد/والدة، عند الطلب، بمعلومات عن أماكن توفير خدمات «التقييم التعليمي المستقل» (IEE). وعندما يكون «التقييم التعليمي المستقل» (IEE) على حساب النفقة العامة يجب اعتماد نفس المعايير التي تستخدمها المؤسسة العامة بما في ذلك مكان التقييم ومؤهلات اختصاصي التقييم عندما تباشر في تحصيل التقييم ووفقاً للمعايير المتوقعة مع حقوق الوالد/والدة للحصول على «التقييم التعليمي المستقل» (IEE).

## **الوساطة**

توفر الوساطة لجميع الأطراف في حالة النزاع حول التعليم الخاص بما في ذلك، دون حصر، عند طلب عقد جلسة السماع القانوني أو عند التقدم بشكوى. وإن متطلبات قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) هي:

1. إن إجراءات الوساطة مجانية واختيارية بما في ذلك تكلفة الاجتماع لتشجيع الوساطة.
2. لا يمكن استخدام إجراءات الوساطة لحرمان الوالد/والدة الحق في إقامة جلسة السماع القانونية.
3. يجب أن يتم إجراء الوساطة من قبل وسيط مؤهل ونزيه.
4. يجب أن تحتفظ الولاية بـ«لائحة بأسماء الأفراد الوسطاء المؤهلين والمملئين بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالتعليم الخاص».
5. يجب تعيين مواعيد جلسات الوساطة بسرعة وتحديد مكان مناسب لها.
6. يجب أن يوافق الطرفان على اختيار الوسيط.
7. يجب وضع الاتفاق المشترك الذي يتم التوصل إليه بشكل اتفاقية خطية.

8. يجب أن تبقى المناقشات والمشاورات خلال جلسة الوساطة سرية ولا يمكن استخدامها كدليل خلال إجراءات جلسة السمع اللاحقة أو الدعوة القضائية المدنية.
9. قد يطلب من من الأطراف المعنية في الوساطة التوقيع على ضمان السرية قبل البدء بإجراءات الوساطة.

## عدم تحيز الوسيط

الشخص الذي يقوم بدور الوسيط:

1. لا يمكن أن يكون موظفاً في أي مؤسسة تعليمية محلية أو أي مؤسسة عامة تابعة للولاية.
2. لا يمكن أن يكون موظفاً في مؤسسة تعليمية تابعة للولاية تقدم خدمات مباشرة للتلميذ موضوع إجراءات الوساطة.
3. يجب أن لا يكون له مصالح شخصية أو مهنية متعارضة.

## جلسة السمع القانونية غير المتحيزة

يمكن للوالدين أو المؤسسة العامة البدء بإجراءات جلسة السمع القانونية لعرض أو رفض البدء أو تغيير التعريف، أو التقىيم، أو تعيين مدرسة التلميذ أو الحصول على التعليم المجاني العام المناسب (FAPE) للتلميذ. ويجب على المؤسسة العامة أن تقوم بإبلاغ الوالدين عن توفر الوساطة عند البدء بإجراءات جلسة السمع القانونية.

يجب على الوالدين القيام بإبلاغ المؤسسة العامة، حسب الأصول، عند القيام بتقديم طلب إقامة جلسة السمع القانونية. ويجب أن يحتوي الإشعار على المعلومات التالية:

1. اسم التلميذ وعنوان اقامته واسم المدرسة التي يلتحق بها.
2. شرح لطبيعة المشكلة والحقائق المتعلقة بها.
3. حل مقترن لتلك المشكلة وفقاً للمعلومات المتوفرة للوالد/والوالدة في ذلك الوقت.

لا يجوز للمؤسسة العامة رفض أو تأخير حقوق الوالدين لجلسة السمع القانونية بسبب فشلهم في تقديم الإشعار.

يبقى هذا الإشعار سرياً.

يتوفر نموذج عن طلب عقد جلسة السمع القانونية لدى دائرة التربية للمرحلة المتوسطة (ISD) لمساعدة الوالد/والوالدة في ملء هذا الطلب وتقديمه.

ستعقد جلسة السمع من قبل المؤسسة العامة المسؤولة مباشرة عن تعليم التلميذ.

يجب على المؤسسة العامة أن تقوم بإعلام الوالد/والوالدة عن أي خدمات قانونية أو غيرها من الخدمات المتعلقة المجانية أو المخفضة التكلفة المتوفرة في المنطقة إن قام الوالد/والوالدة بطلب تلك المعلومات أو تم طلب عقد جلسة السمع القانونية من قبل الوالد/والوالدة أو المؤسسة العامة.

لا يجوز عقد جلسة السماع القانونية من قبل شخص يعمل لصالح المؤسسة العامة المسؤولة عن تعليم أو الاهتمام بالتلميذ، أو من قبل أي شخص له مصلحة شخصية أو مهنية تتعارض مع قراره الموضوعي في جلسة السماع القانوني. وعلى خلافه، لن يعتبر الشخص المؤهل الذي سيقوم بإجراء جلسة السماع القانونية موظفاً لدى تلك المؤسسة العامة مجرد أنه سيحصل على أتعابه من قبل تلك المؤسسة لإدارة الجلسة.

يجب على كل مؤسسة عامة أن تحتفظ بقائمة محدثة بأسماء الأشخاص الذين يعملون كمدراء جلسات السماع القانونية. وتقوم إدارة التعليم في ولاية ميشيغان (MDE) بتطوير وتوزيع هذه القائمة ويتم توفيرها للوالد/الوالدة عند أي طلب لعقد جلسة السماع ويجب أن تتضمن القائمة بيان بمؤهلات كل من هؤلاء الأشخاص.

يجب على المؤسسة العامة أن تضمن الوصول إلى القرار النهائي لجلسة السماع القانونية وإرسال ذلك القرار بالبريد لكلا الطرفين خلال مدة 45 يوماً من بعد استلام طلب البدء بجلسة الاستماع، إلا إذا قام وسيط جلسة السماع القانوني بمنح تمديد محدد المدة بناء على طلب أحد الأطراف.

إن القرار الصادر عن جلسة السماع القانونية هو قرار نهائي إلا إذا قام أحد الأطراف بطلب استئناف ذلك القرار وفقاً لإجراءات الاستئناف الإداري غير المتحيز المنشورة أدناه.

## حقوق جلسة السماع القانونية

يمتلك كل من أطراف جلسة السماع القانونية الحق في:

1. أن يرافقه مستشار قانوني أو شخص/أشخاص متوفرون لديهم المعرفة الخاصة أو التدريب اللازم بالنسبة لمشاكل التلاميذ المعاقين.
2. تقديم الإثباتات ومواجهه واستجواب وارغام الشهود على حضور الجلسة.
3. منع تقديم أي ثبات، بما في ذلك التقييمات والتوصيات المستندة على تقييمات لم يتم الكشف عنها لذلك الطرف قبل مدة خمسة أيام على الأقل من عقد الجلسة.
4. الحصول على سجل خطى أو تسجيل الكترونى، حسب خيار الوالد/الوالدة، لإجراءات جلسة السماع القانونية أو الحصول على نماذج بدائلة من التسجيل الإلكتروني لكي يتم تقديمها باللغة التي يستخدمها الوالد/الوالدة وبدون تكلفة مادية للوالدين.
5. الحصول على سجل خطى أو الكترونى، حسب خيار الوالد/الوالدة، عن كافة نتائج تحقيقات الجلسة والقرارات المتخذة بدون تكلفة للوالدين. وبعد حذف أية معلومات تبين هوية الأشخاص، ستقوم المؤسسة العامة بإرسال نتائج تحقيقات الجلسة والقرار إلى اللجنة الاستشارية التابعة للولاية وتوفيرها للعامة.

يمتلك الوالد/الوالدة المشارك في جلسة السماع القانونية الحق في حضور الجلسة من قبل التلميذ موضع الجلسة وافتتاح الجلسة لعامة الشعب.

ستعقد كل جلسة سمع قانونية في موعد ومكان مناسبين ضمن حدود المعقول للوالدين والتلميذ.

## الإستئناف الإداري: المراجعة غير المتحيزة

يحق لأى طرف يشعر بأنه مظلوم بسبب نتائج التحقيقات والقرارات المتخذة في جلسة السماع القانونية أن يقدم طلب بالاستئناف إلى إدارة التعليم في ولاية ميشيغان (MDE) خلال مدة 25 يوما. وستقوم دائرة التربية المحلية المستقلة بمراجعة غير متحيزه لجلسة الاستماع في موعد اقصاه 30 يوما من تاريخ استلام طلب المراجعة. ويجب أن يقوم المسؤول عن المراجعة بما يلي:

1. فحص كامل لسجلات ووقائع جلسة الاستماع القانونية.
2. التأكد من أن الإجراءات التي تمت خلال جلسة السماع القانونية كانت متواقة مع متطلبات الإجراءات القانونية.
3. السعي للحصول على إثباتات إضافية، إذا دعت الضرورة. وفي حالة عقد جلسة سمع للحصول على الإثباتات الإضافية، تطبق حقوق الجلسة المشار إليها أعلاه.
4. منح الأطراف الفرصة لتقديم حججهم خطيا أو شفهيا أو بكلتا الطريقتين حسب خيار المسؤول عن المراجعة.
5. اتخاذ قرار مستقل عند انتهاء المراجعة.
6. إعطاء نسخة خطية أو الكترونية، حسب خيار الوالد/الوالدة عن نتائج التحقيق وقرار الأطراف.
7. القيام بـ مراجعات تشتمل على المناقشات الكلامية في موعد ومكان مناسب ضمن حدود المعقول للوالدين والتلميذ موضوع المراجعة.
8. يحق لمسؤول جلسة السماع منح تمديدات محددة المدة بناء على طلب أي من الأطراف.

## الدعوى المدنية

يحق لأى طرف يشعر بأنه مظلوم بسبب نتائج التحقيقات والقرارات المتخذة في المراجعة الإدارية جلسة السماع القانونية أن يرفع دعوة مدنية في محكمة مدنية أو فدرالية.

## وضع التلميذ خلال الإجراءات

يجب أن يبقى التلميذ موضوع جلسة السماع القانونية في مستوى التعليمي الحالى إلى أن يتم عقد الجلسة الإدارية أو الإجراء القضائي إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك من قبل الوالد/الوالدة والمؤسسة العامة. أي بـ برنامج تعليمي خاص (IEP) يتم اعتماده بعد برنامج التعليم الخاص (IEP) الأولي سيصبح نافذ المفعول إلا إذا اعترض عليه الوالد/الوالدة وتم طلب عقد جلسة سمع قانونية.

إذا كان قرار مسؤول جلسة السماع القانونية أو الإستئناف متواافقا مع والدى التلميذ بـأن تغير المؤسسة التعليمية هو إجراء مناسب، يجب اعتبار ذلك التعيين على أنه اتفاقية بين المؤسسة العامة والوالد/الوالدة.

إذا تضمنت الجلسة القانونية طلب لتسجيل التلميذ مبدئيا في مدرسة عامة، فعندها يتم تسجيل التلميذ في برنامج المدرسة العامة بـموافقة الوالد/الوالدة حتى آلانتها من كافة الإجراءات.

في وقت لاحق للإجراء التأديبي المعتمد من قبل المؤسسة العامة، يحق للوالد/الوالدة طلب عقد جلسة سماع للاعتراض على مكان التعليم البديل المؤقت. يجب أن يبقى التلميذ في مكان التعليم البديل المؤقت وفقاً لقرار مدير جلسة السماع أو حتى انتهاء المدة المحددة للتلميذ لقضاءها في مكان التعليم البديل المؤقت.

إن قام الوالدين بالاعتراض على التغييرات المقترنة بتحديد مدرسة التلميذ (بعد انقضاء الفترة المحددة لمكان التعليم البديل المؤقت)، على التلميذ أن يبقى في مكان تعليمه الحالي (مدرسة التعليم البديل المؤقت). ويجب أن يبقى التلميذ في مدرسته خلال فترة اجراءات عقد جلسة السماع وإلى أن يقوم جلسة السماع بأمر مؤسسة تعليمية أخرى.

## من نفقات المحامي

قد تمنح المحكمة دفع رسوم المحامي لوالد/والدة التلميذ المعاك الذي يربح قرار المحكمة أو جلسة السماع القانونية. يجب أن تكون نفقات المحامي متواقة مع الخدمات القانونية الأخرى المعمول بها محلياً.

يمتنع التعويض عن نفقات المحامي للمساهمة في الجلسات القانونية أو المحكمة إذا:

1. تجاوز المبلغ المطلوب به من قبل المحامي المخول للحصول على التعويض بشكل غير معقول أجرة الساعة المعمول بها محلياً لتقديم خدمات قانونية مشابهة.
2. قامت دائرة التربية المحلية بتقديم عرض تسوية خطى قبل بدء الاجراءات بمدة عشرة أيام على الأقل. و
3. لم يتم قبول عرض التسوية خلال عشرة أيام.
4. لم يكن القرار النهائي لصالح الوالد/الوالدة في جلسة السماع أو المحكمة أفضل من قرار التسوية.

إن وجدت المحكمة أن الوالدين لديهم التبرير القوي لرفض عرض التسوية وكان المنتصر في جلسة السماع أو الدعوى التي رفعها في المحكمة، عندها يمكن منح نفقات المحامي.

يحق للمحكمة أن تقوم بتخفيف أتعاب المحامين إذا وجدت أن:

1. الوالد/الوالدة قاموا بتأخير القرار النهائي بشكل غير مقبول؛ أو
2. أتعاب المحامي زادت عن إجرة الساعة المعمول بها محلياً لتقديم خدمات قانونية مشابهة؛ أو
3. الوقت والخدمات الممنوحة تزيد زيادة مفرطة بالنسبة لطبيعة القضية؛ أو
4. المحامي الذي يمثل الوالد/الوالدة لم يقم بتزويد المؤسسة العامة بالمعلومات المناسبة في جلسة السماع القانونية.

لا تطبق شروط تخفيف أتعاب المحامي المذكورة سابقاً إذا وجدت المحكمة أن الولاية أو دائرة التربية المحلية:

1. قد قامت بتأخير القرار النهائي للخلاف بشكل غير مقبول؛ أو

.2. قد قامت بخرق إجراءات حماية الوالد/والدة.

لن تمنح أجور المحامي للوالد/والدة لأجل أي اجتماع لفريق برنامج التعليم الخاص إلا:

1. إذا كان طلب الاجتماع قد تم من قبل المحكمة أو الإجراءات الإدارية؛ أو
2. إذا كان الاجتماع من أجل الوساطة تحت توجيه الولاية وتم عقده قبل إرسال الطلب لعقد جلسة السمع القانونية.

## التأديب

### فصل التلميذ لسبب غير تغيير المدرسة

يحق لهيئة المدرسة اصدار أمر بفصل التلميذ المعاق تماماً كما يحق لها فصل التلميذ غير المعاقين ولددة أقصاها عشرة أيام لخرق أنظمة المدرسة. كما يسمح فصل التلميذ لفترات إضافية مدتها عشرة أيام أو أقل خلال نفس السنة الدراسية بسبب حوادث التصرف المخالف طالما أن الفصل لا يشكل تغيير للمؤسسة التعليمية للتلميذ.

### تغيير المؤسسة التعليمية (المدرسة)

يحدث تغيير المؤسسة التعليمية في حالة تكرار فصل التلميذ لمدة تزيد عن عشرة أيام دراسية خلال السنة الدراسية. وتشمل العوامل التي يمكن أن تسبب هذا السلوك طول مدة كل فصل وأجمالي مدة الفصل وتقارب حوادث الفصل من بعضها (راجع التغيير العام للمؤسسة التعليمية أدناه).

بعد الفصل لمدة عشرة أيام خلال السنة الدراسية، على المدرسة أن توفر الخدمات التي تتبع للتلמיד التقدم في المنهج العام وفي أهداف برنامج التعليم الخاص. يقوم تحديد الخدمات من قبل الهيئة المدرسية باستشارة مدرس التعليم الخاص.

### المؤسسة التعليمية المؤقتة

يجب اختيار أي مؤسسة تعليمية مؤقتة بحيث يوفر للتلמיד امكانية متابعة تطوره في المنهج العام، إنما في مكان آخر واللاستمرار بالحصول على تلك الخدمات والتعديلات بما في ذلك تلك التي تم وصفها في برنامج التعليم الخاص (IEP) والتي تمكنه في تلبية أهداف البرنامج.

### خطة التقييم العملي والتدخل السلوكي

على المدرسة، خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام من أول فصل للتلמיד لل يوم الـ 11 من السنة الدراسية، أن تقوم بالتالي:

1. إن لم تكن الدائرة التعليمية المحلية قد قامت بالفعل بالتقدير السلوكي العملي وبنفيذ خطة التصحيح السلوكي، على فريق برنامج التعليم الخاص أن يجتمع لتطوير خطة تقييم للتطور لمشكلة السلوك المخالف. ويجب تطبيق خطة التقييم في أقرب وقت ممكن وتقديمها خلال اجتماع فريق برنامج التعليم الخاص لتطوير خطة التدخل السلوكي المناسبة لذلك السلوك.

2. إذا توفرت للللميذ خطة تدخل سلوكي، سيجتمع فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) لمراجعة الخطة وتعديلها كما يلزم للتطرق لشكلة السلوك السيء.
3. إذا خضع التلميذ للمزيد من الفصل خلال السنة الدراسية، ستقوم المدرسة بالاتصال بفريق برنامج التعليم الخاص لتحديد فيما إذا كانت هناك حاجة لعقد إجتماع آخر لفريق برنامج التعليم الخاص لمراجعة الخطة. وإن قام أي من أعضاء فريق برنامج التعليم الخاص بطلب المراجعة، على الفريق أن يجتمع لمراجعة خطة التدخل السلوكي.

## التغيير العام في المؤسسة التعليمية

لغرض هذه الوثيقة، فإن التغيير العام في المؤسسة التعليمية:

1. الفصل المتكرر الذي يمثل تغيير في المؤسسة التعليمية كما شرح سابقا هو:
2. الفصل مرة واحدة لمدة أطول من عشرة أيام مدرسية متتالية (باستثناء الفصل لتغيير المؤسسة التعليمية: المخدرات والأسلحة الخطيرة، الأوضاع الخطيرة الأخرى التي يرد وصفها في الفقرات التالية).

حتى يعتبر الفصل تغييرا عاما في المؤسسة التعليمية، يجب أن يتحقق التالي:

1. إبلاغ الوالد/والدة بالقرار في نفس يوم اتخاذ القرار بفصل التلميذ وتزويدهم بكافة إجراءات الحماية.
2. مراجعة تحديد سبب السلوك المخالف. فورا، إنما خلال مدة لا تتعدي عشرة أيام من اتخاذ قرار فصل التلميذ، يقوم فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) بالاجتماع لتحديد العلاقة بين إعاقات التلميذ وموضع السلوك الخاضع للتأديب. ويجب اعتبار كافة المعلومات المتعلقة بما في ذلك:
  - أ- تقييم وتحليل نتائج التشخيص بما في ذلك النتائج أو أي معلومات متعلقة أخرى يقوم بتزويدها والد/والدة التلميذ؛ و
  - ب- الملاحظات المأخوذة عن التلميذ؛ و
  - ت- برنامج التعليم الخاص للللميذ ومستواه التعليمي المحدد.

قد يتم التحديد أن ذلك التصرف لم يكن نتيجة لاعاقة التلميذ فقط إذا قرر فريق برنامج التعليم الخاص وغيرهم من الأشخاص المؤهلين خلال اجتماعهم أن جميع ما يلي هو صحيح:

- أ- بالنسبة للسلوك الخاضع لإجراءات التأديب، فإن برنامج التعليم الخاص (IEP) والمؤسسة التعليمية هما مناسبين كما أنه تم توفير خدمات التعليم الخاص (IEP) والمساعدات والخدمات التكميلية واستراتيجيات التدخل السلوكي للللميذ بشكل متوافق مع برنامج التعليم الخاص وتحديد المؤسسة التعليمية؛ أو
  - ب- لم تضعف إعاقات التلميذ مقدرته على فهم نتائج وتأثير السلوك الخاضع للتأديب؛ أو
  - ت- لم تضعف إعاقات التلميذ مقدرته في السيطرة على السلوك الخاضع للتأديب.
3. بالنسبة للتغيير العام في المستوى التعليمي، يجب على فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) أن يقوم أيضا بتطوير ومراجعة، حسب اللزوم، خطة تدخل سلوكي خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذ قرار فصل التلميذ (راجع خطة التقييم العملي والتدخل السلوكي، الفقرة رقم 1 إلى 3).

4. إن قرر فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) أن السلوك الخاطئ للتأديب لم يكن نتيجة لـإعاقات التلميذ، عندها يمكن تطبيق إجراءات التأديب المماثلة لتلك المطبقة على التلاميذ غير المعاقين وبنفس الطريقة، باستثناء أن تطبيق البرامج وأو الخدمات سيستمر وفقاً لتحديات IEP، وستتيح هذه البرامج والخدمات المطبقة تقديم التلميذ في المنهج العام وتطوره وفقاً لأهداف برنامج التعليم الخاص.
5. إذا قرر فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) وغيرهم من الأشخاص المؤهلين في اجتماعهم أن سبب السلوك الخاطئ للتأديب هو الإعاقة، عندها يتم إنهاء الفصل ويجب على فريق برنامج التعليم الخاص إتخاذ إجراءات الفورية لمعالجة أي نقص في برنامج التعليم الخاص وتحديد المستوى التعليمي للتلميذ من خلال مراجعة تحديد سبب السلوك المخالف.
6. إذا اعترض والد/والدة التلميذ على القرار المتتخذ في كون سلوك التلميذ ليس نتيجة لإعاقته، يحق لهم طلب عقد جلسة سماع قانونية سريعة من إدارة التعليم في ولاية ميشيغان (MDE). وخلال الاستئناف يبقى التلميذ في المستوى التعليمي الأخير المحدد له من قبل فريق برنامج التعليم الخاص.

## **تغيير المؤسسة التعليمية بسبب المخدرات والأسلحة الخطرة**

يمكن تغيير مدرسة التلميذ المتعاقب المؤسسة التعليمية بديلة من قبل هيئة المدرسة لذات المدة التي تطبق على التلميذ غير المتعاقب إنما لفترة لا تزيد عن 45 يوماً إن قام التلميذ بحيازة أو بيع أو شراء المخدرات غير القانونية أو إذا قام بحيازة أو حمل الأسلحة الخطرة إلى المدرسة أو إلى نشاط مدرسي.

وتعني كلمة المخدرات غير القانونية أي مادة محظورة باستثناء المواد التي في حيازة التلميذ بشكلٍ شرعي أو يستخدمها تحت إشراف إخصائي صحي مرخص أو التي في حيازته أو يستخدمها بشكلٍ شرعي بموجب أي سلطة أخرى أو قانون فدرالي آخر.

ويعني السلاح الخطر أي سلاح أو أداة أو مادة حية أو غير حية تستعمل أو قادرة على القتل أو الأذى الجسدي البالغ، باستثناء سكين الجيب التي يبلغ طول نصلتها أقل من 6.3 سم (2.5إنش).

لفصل التلميذ بسبب حيازة المخدرات والأسلحة يجب حدوث كل ما يلي:

1. إبلاغ الوالد/والدة في يوم إتخاذ القرار بفصل التلميذ بسبب الخرق المتعلق بالأسلحة أو المخدرات كما يتم إعلامهم عن كافة إجراءات الحماية.
2. يجب إجراء مراجعة لتحديد سبب السلوك المخالف (راجع التغيير العام في المؤسسة التعليمية، الفقرة 2. تحديد سبب السلوك المخالف).
3. يجب على فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) أن يقوم بتطوير أو مراجعة، حسب ما هو مناسب، خطة تدخل سلوكي (راجع الفقرات 1 إلى 3 من خطة التقييم العملي والتدخل السلوكي).
4. يتم تحديد البرامج والخدمات والمؤسسات التعليمية البديلة المؤقتة من قبل فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) ويجب أن يحدد نوع البرنامج والخدمات أو التعديلات التي يحتاجها التلميذ لتابعة التقدم في المنهج العام، والتقدم نحو تحقيق أهداف برنامج التعليم الخاص وللمساعدة في منع تكرار السلوك المخالف المعرض للتأديب.

5. إن لم يكن السلوك المعرض للتأديب نتيجة للإعاقة، عندها يمكن تطبيق إجراءات التأديب المماثلة لتلك التي تطبق على التلاميذ غير المعاقين وبنفس الطريقة، باستثناء الخدمات المستمرة الموصوفة في الفقرة 4 أعلاه.
6. إن قام فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) بتحديد أن السلوك الخاضع للتأديب هو بسبب الإعاقة، عندها يمكن تطبيق الفصل (بحدود 45 يوم). ويجب على فريق برنامج التعليم الخاص أن يتخذ الإجراءات الفورية لتصحيح أي نقص في برنامج التعليم الخاص أو المؤسسة التعليمية الذي تم تحديده خلال مراجعة تحديد سبب السلوك المخالف. كما يجب الاستمرار بمنح التلميذ البرامج والخدمات المذكورة في الفقرة 4 أعلاه.
7. إن قام الوالد/والدة الوالدين بطلب عقد جلسة سماع قانونية بشأن عقوبة التأديب المتعلقة بالمخدرات والأسلحة للاعتراض على المؤسسة التعليمية البديلة المؤقتة أو على قرار تحديد سبب السلوك المخالف، عندها يجب أن يبقى التلميذ في المؤسسة التعليمية البديلة المؤقتة لمدة 45 يوماً كما تم تعينه.
8. عند انتهاء مدة الفصل، يعود التلميذ للمؤسسة التعليمية التي كان يدرس فيها قبل تحويله للمؤسسة التعليمية البديلة المؤقتة. وإذا اقترحت المدرسة تغيير المؤسسة التعليمية للتلميذ بعد انقضاء الفصل الطويل الأمد بسبب حيازة المخدرات أو الأسلحة وإذا قام الوالدين باستئناف قرار الاحالة لمؤسسة تعليمية بديلة، تكون مدرسة التلميذ خلال فترة البت بالاستئناف المدرسة التي كان يدرس فيها التلميذ قبل احالته للمؤسسة التعليمية البديلة.
- إن قررت هيئة المدرسة أن عودة التلميذ للمدرسة التي كان يدرس فيها قبل احالته للمؤسسة التعليمية البديلة يشكل خطراً، يحق للمدرسة أن تطلب عقد جلسة سماع على وجه من السرعة أو تسعى للحصول على أمر من المحكمة. كما يمكن أن يتفق الوالدين والمدرسة على تمديد مدة الالتحاق بالمؤسسة التعليمية البديلة.
- ### تغيير المؤسسة التعليمية بسبب أوضاع خطرة أخرى
- بالنسبة لتغيير المؤسسة التعليمية لسبب غير حيازة الأسلحة والمخدرات، يمكن احاله التلميذ لمؤسسة تعليمية بديلة مؤقتة (بما لا يزيد عن 45 يوماً) إن قررت المحكمة أو مدير جلسة السماع القانونية:
1. أن المدرسة قد قدمت إثبات كافي يبين أن وجود التلميذ في المدرسة الحالية يشكل خطراً عليه أو على التلاميذ الآخرين؛ و
  2. قد تم اعتبار ملاءمة المدرسة الحالية؛ و
  3. قد تم اعتبار قيام المدرسة بجهد معقول لتخفيض خطر الأذى في المدرسة الحالية، بما في ذلك استخدام المساعدات والخدمات الإضافية؛ و
  4. قد تقرر أن المؤسسة التعليمية البديلة المؤقتة ستفي بالمعايير المحددة في الفقرة 4 أدناه.
- إذا قررت هيئة المدرسة أنبقاء التلميذ في المدرسة الحالية يشكل خطراً (المدرسة قبل الفصل والاحالة لمؤسسة تعليمية بديلة مؤقتة) خلال فترة البت في إجراءات القرار، يحق للوكالة العامة طلب سماع القضية على نحو مستعجل.

**يجب القيام بالإجراءات التالية المتعلقة بقرار التأديب المتخذ من قبل المحكمة أو مسؤول جلسة السماع القانونية:**

1. يتم إعلام الوالد/والدة في يوم اتخاذ القرار بفصل التلميذ بسبب الخرق المتعلق بالأسلحة أو المخدرات كما يتم إعلامهم عن كافة إجراءات الحماية.
2. يجب إجراء مراجعة لتحديد سبب السلوك المخالف (راجع التغيير العام في المؤسسة التعليمية، الفقرة 2. تحديد سبب السلوك المخالف). بغض النظر عن نتيجة ذلك التحديد، يجب إتمام قرار الفصل ويجب على فريق برنامج التعليم الخاص اتخاذ الخطوات الفورية لتصحيح النقص (إن وجد) في برنامج التعليم الخاص أو المؤسسة التعليمية البديلة خلال مراجعة تحديد سبب السلوك المخالف.
3. خلال مدة عشرة أيام من تاريخ اتخاذ قرار فصل التلميذ، يجب على فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) أن يقوم بتطوير أو مراجعة، حسب ما هو مناسب، خطة تدخل سلوكي (راجع الفقرات 1 إلى 3 من خطة التقييم العملي والتدخل السلوكي).
4. يتم تحديد البرامج والخدمات والمؤسسة التعليمية البديلة المؤقتة من قبل المحكمة أو مسؤول جلسة السماع القانونية وذلك استجابة لاقتراحات هيئة المدرسة. ويجب أن يحدد الاقتراح نوع البرنامج والخدمات أو التعديلات التي يحتاجها التلميذ لتابعة التقدم في المنهج العام، والتقدم نحو تحقيق أهداف برنامج التعليم الخاص وللمساعدة في منع تكرار السلوك المخالف المعرض للتأديب.

## **حماية التلاميذ غير المؤهلين بعد للحصول على التعليم الخاص والخدمات المتعلقة**

إن التلميذ الذي لم تحدد اهليته للحصول على التعليم الخاص والذي اقترف سلوكاً مخالفًا خاصًا بإجراءات التأديب يستطع الاستفادة من إجراءات الحماية إذا كانت المدرسة على علم بإعاقة الطالب قبل تطبيق إجراءات التأديب.

- وسوف يعتبر أن المدرسة على علم مسبق بإعاقة التلميذ إن:
1. عبر الوالد/والدة عن مخاوفه خطياً (أو شفوياً إن كان الوالد/والدة أمياً أو ذو اعاقة تمنعه من التعبير كتابياً) لهيئة المؤسسة التعليمية مبيناً أن التلميذ يحتاج للتعليم الخاص والخدمات المتعلقة.
  2. إن أظهر سلوك أو أداء التلميذ أنه بحاجة لتلك الخدمات وفقاً بتفسير الإعاقة كما هو موضح في قوانين القواعد الإدارية المعدلة للتعليم الخاص.
  3. إن عبر مدرس التلميذ أو غيره من أعضاء الهيئة التدريسية لمدير التعليم الخاص أو غيرهم من الأعضاء عن مخاوفهم بشأن سلوك أو أداء التلميذ وفقاً ببرنامج إحالة التلميذ للتعليم الخاص المعتمد من قبل المدرسة.
  4. إن طلب والد/والدة التلميذ إجراء تقييم التعليم الخاص.

ولن تعتبر المدرسة على أنها على علم مسبق بإعاقة التلميذ، كنتيجة لاستلام المعلومات السابق ذكرها، إن كانت:

1. قد قامت ببتقييم التلميذ؛ و

2. وجدت أن التلميذ مؤهلاً للحصول على التعليم الخاص؛ و
3. أرسلت إشعاراً للوالدين عن ذلك القرار.

إن تم إرسال طلب تقييم التلميذ خلال فترة تعرض التلميذ لإجراءات التأديب:

1. يجب إكمال إجراءات التقييم على وجه السرعة.
2. حتى انتهاء إجراءات التقييم، يبقى التلميذ في المؤسسة التعليمية التي حددت له من قبل الهيئات التعليمية والتي قد تشمل الفصل أو الطرد دون توفير الخدمات التعليمية.
3. إذا تبين أن التلميذ مصاب بالعجز تقوم المدرسة بمنحه التعليم الخاص والخدمات المتعلقة بذلك.

إن وجدت المدرسة، وفقاً لبنود هذا القسم، أنها لم تكن على معرفة مسبقة بإعاقات التلميذ قبل اتخاذ إجراءات التأديب، يمكن إخضاعه لنفس الإجراءات التأديبية المطبقة على التلاميذ غير المعاقين المرتكبين لنفس السلوك المخالف.

يتوفر على موقع الويب [www.michigan.gov/mde](http://www.michigan.gov/mde) التابع لادارة التعليم في ولاية ميشيغان رسم بيانير حلٍ يوضح الإجراءات التأديبية. إسم الوثيقة Special Education Consideration in Student Discipline Procedures تاريخ 6 آذار (مارس) 2002

## **التلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة**

لا يتطلب من المؤسسة التعليمية المحلية أن تقوم بدفع تكاليف التعليم (بما في ذلك التعليم الخاص والخدمات المتعلقة) إذا:

1. لم يقم الوالد/الوالدة بإعلام فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) قبل إخراج ولدهم من المدرسة العامة وبأن الوالد/الوالدة يرفضان المدرسة المقترنة من قبل فريق برنامج التعليم الخاص.
2. لم يقم الوالدين بإحضار التلميذ لإجراءات التقييم؛ أو
3. قررت المحكمة أن الإجراء «غير مبرر».

على الوالدين إعلام فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) خطياً عن مخاوفهم ورغبتهم بتسجيل طفلهم في مدرسة خاصة وعلى النفقة العامة. ويجب تسليم هذا الإشعار إلى المؤسسة العامة خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ نقل التلميذ إلى مدرسة خاصة.

## **نقل حقوق الوالد/الوالدة عند بلوغ سن الرشد**

عند بلوغ الطالب المعاوِن سن الرشد (عمر 18 سنة في ولاية ميشيغان، إن تم تعيين الوالدين الوصيين من قبل المحكمة)، سوف تقوم المؤسسة العامة بارسال إشعاراً إلى التلميذ والوالديه يفيد أن كافة الحقوق التي كانت ممنوعة للوالدين قد تم تحويلها للتلّميذ. تتحول كافة الحقوق المنوحة للوالد/الوالدة إلى التلميذ الذي وصل إلى سن الرشد والمحتجز في إصلاحية للراشدين أو الأحداث أو المؤسسات تابعة للحكومة الفدرالية أو الولاية أو المنطقة المحلية.

## **الوالدين الوصيين (أولياء الأمر)**

سوف تقوم كل مؤسسة عامة بتعيين شخص ما لينوب عن الوالدين ليقوم بحماية حقوق التعليم الخاص للطفل عند:

1. عدم التمكن من تحديد الوالد/والدة.
2. عدم تمكن المؤسسة العامة بعدبذل جهود معقولة من تحديد مكان الوالد/والدة.
3. كون التلميذ تحت حراسة الولاية وفق قوانين الولاية.

يقع على عاتق المؤسسة العامة تحديد فيما إذا كان التلميذ يحتاج إلى والدين وصيين (أولياء الأمر) وتحديد الوالدين الوصيين للطفل. توفر سياسة تعيين أولياء الأمر (الوصي) على عنوان الانترنت [www.michigan.gov/mde](http://www.michigan.gov/mde) التابع لإدارة التعليم في ولاية ميشيغان.

يجب أن تتأكد المؤسسة العامة التي ستقوم بتحديد الوصي مقام الوالدين من أن الشخص:

1. لا تتوفر لديه مصالح تتعارض مع مصالح التلميذ الذي سيمثله.
2. تتتوفر فيه المعرفة والمهارات اللازمية لتمثيل التلميذ بشكل ملائم.
3. ليس موظفا لدى المؤسسة العامة المسؤولة عن تعليم التلميذ أو الاهتمام به.
4. لن يعتبر الشخص المؤهل ليكون ولـي الأمر (الوصي) موظفا لدى المؤسسة العامة فقط لأنـه يستلم دفعات من المؤسسة العامة لقيامـه بدور ولـي الأمر.

يحق لولي أمر التلميذ (الوصي) تمثيل التلميذ في كافة الأمور المتعلقة بـ:

1. التعريف والتقييم وتحديد المؤسسة التعليمية للطفل.
2. تأمين التعليم المجاني العام المناسب (FAPE) للطفل.

## **حق الإطلاع على السجلات**

تسمح كل مؤسسة عامة للوالدين بالإطلاع على السجلات المتعلقة بولدهم فيما يتعلق بتعريفهم وتقييمهم وتحديد المؤسسة التعليمية وتوفير التعليم المجاني العام المناسب للطفل والتي سيتم جمعها والاحتفاظ بها واستخدامها من قبل المؤسسة العامة تحت هذا الجزء. ويجب على المؤسسة العامة أن تستجيب لهذا الطلب دون أي تأخير غير ضروري وقبل عقد اجتماع فريق برنامج التعليم الخاص أو البدء بجـلـسة السـمـاعـ القانونـيةـ المتعلقةـ بالـتـعرـيفـ أوـ التـقيـيمـ أوـ تحـديـدـ المؤـسـسـةـ التعليمـيةـ خـلـالـ مـدـةـ أـقـصـاـهـاـ (لـأـيـ سـبـبـ كانـ) 45ـ يـوـمـاـ بـعـدـ اـسـتـلامـ الـطـلـبـ. وـسـوـفـ يـمـنـحـ الوـالـدـ الـذـيـ طـلـبـ السـجـلـاتـ لـاستـخـادـهـاـ فـيـ آـجـتمـاعـ فـرـيقـ بـرـنـامـجـ التـعـلـيمـ الـخـاصـ أوـ جـلـسـةـ السـمـاعـ القانونـيةـ أوـ الـاستـئـنـافـ حـقـ الإـطـلاـعـ عـلـىـ السـجـلـاتـ الـمـطلـوـبـةـ فـورـاـ.

يتضمن الحق بفحص ومراجعة السجلات التعليمية وفقاً لهذا القسم ما يلي:

1. الحق بالحصول على رد من المؤسسة العامة المشاركة للطلبات المعقوله لشرح وتفسير معلومات السجلات.
2. الحق بأن يسمح لممثل الوالدين بفحص ومراجعة السجلات.
3. الحق بالطلب من المؤسسة العامة تزويد نسخ عن السجلات المشتملة على المعلومات إذا كان عدم التزويد بهذه النسخ سيؤدي إلى منع الوالد من ممارسة حقه في تفتيش ومراجعة السجلات.

يمكن للمؤسسة العامة أن تفترض بأن الوالد يتمتع بالسلطة لفحص ومراجعة السجلات المتعلقة بولده إلا إذا تم إعلام المؤسسة العامة بأن الوالد لا يملك الحق بالحصول على تلك المعلومات بموجب قوانين الولاية المعمول بها في أمور الوصاية والإنفصال والطلاق.

إن تضمنت أي من السجلات التعليمية معلومات عن أكثر من تلميذ واحد، فيحق لأولياء جميع الأطفال المذكورة أسماؤهم الإطلاع على ومراجعة المعلومات المتعلقة بولدهم أو أن يتم إعلامهم بالمعلومات العائدة لولدهم. وعلى كل مؤسسة عامة أن تزود الوالد/والوالدة، عند الطلب، ببيانات عن نوع وأماكن السجلات المدرسية التي يتم جمعها والاحتفاظ بها أو استخدامها من قبل المؤسسة العامة.

## الرسوم المتعلقة بالبحث والاسترجاع ونسخ السجلات

لا يجوز للمؤسسة العامة أن تفرض رسوماً من أجل البحث عن معلومات التلميذ أو استعادتها من السجلات العامة للتلميذ. إنما يحق للمؤسسة العامة أن تضع رسماً على نسخ السجلات للوالد/والوالدة إذا كان الرسم المدفوع لن يمنع الوالد/والوالدة من ممارسة حقوقهم في فحص ومراجعة تلك السجلات.

## سجل بأسماء الأشخاص المطلعين على السجلات

على كل مؤسسة عامة أن تحتفظ بسجل بأسماء الأشخاص المطلعين على السجلات التعليمية التي يتم جمعها والاحتفاظ بها باستثناء الإطلاع من قبل الوالدين أو موظفي المؤسسة العامة المخولين. يجب أن يشمل السجل إسم الطرف المطلع، وتاريخ منحه الإذن بالإطلاع على السجل، والغرض من منح إذن الإطلاع على السجل لذلك الطرف.

## تعديل السجل بناء على طلب الوالدين

الوالدين الذي يعتقد أن المعلومات الموجودة في السجل التعليمي سواء تم جمعها أو الاحتفاظ بها أو استخدامها هي معلومات غير صحيحة أو مضلل أو مخالفة للسرية الشخصية أو الحقوق الأخرى للتلميذ يمكن أن يطلب من المؤسسة التعليمية المسئولة المحافظة بتلك المعلومات أن تقوم بتصحيحها.

وسوف تقوم المؤسسة العامة باتخاذ القرار فيما إذا كانت ستقوم بتصحيح تلك المعلومات وفقاً للطلب خلال زمن معقول من تاريخ استلام الطلب. أما إذا رفضت المؤسسة العامة أن تقوم بتعديل المعلومات وفقاً بالطلب، فعندها يجب أن تبلغ الوالد/والوالدة بحقهما لطلب عقد جلسة سماع قانونية وفقاً للقانون 34 CFR § 300.568

وستقوم المؤسسة العامة، عند الطلب، بمنح الفرصة لعقد جلسة سماع قانونية للاعتراض على المعلومات الواردة في السجل التعليمي ولضمان من أنها صحيحة وغير مضللة أو مخالفة لحق السرية الشخصية أو أي حقوق أخرى للللميذ.

إن قررت المؤسسة العامة نتيجة لجلسة السماع القانونية أن المعلومات كانت غير صحيحة أو مضللة أو مخالفة لحق السرية الشخصية أو أي حقوق أخرى للللميذ ستقوم عندها بتعديل السجلات وفقاً للمعلومات الجديدة وستقوم باعلام الوالد/والدة عن ذلك بموجب إشعار خطى.

أما إذا قررت المؤسسة العامة نتيجة لجلسة السماع القانونية أن المعلومات لم تكن غير صحيحة أو مضللة أو مخالفة لحق السرية الشخصية أو أي حقوق أخرى للللميذ ستقوم عندها باعلام الوالد/والدة عن حقهم في وضع بيان خطى في السجل التعليمي لولدهم يوضح المعلومات التي استندوا عليها في اعتراضهم على قرار المؤسسة العامة. وينبغي على المؤسسة العامة أن تحفظ بأى توضيح من قبل الوالدين في سجلات التلميذ بموجب هذا القسم ولطوال مدة احتفاظ المؤسسة العامة بسجلات التلميذ. وإذا قامت المؤسسة العامة بكشف سجلات التلميذ أو الجزء المعترض عليه لأى طرف كان، يجب الكشف أيضاً عن بيان توضيح الوالد/والدة لذلك الطرف.

## السرية

يجب الحصول على موافقة الوالدين قبل الكشف عن أي معلومات شخصية لأى طرف باستثناء الأشخاص الممثلين للمؤسسات التعليمية المشتركة التي تقوم بجمع أو استخدام هذه المعلومات. ولا حاجة للحصول على موافقة الوالدين إذا كانت المعلومات سوف تستعمل في تلبية المتطلبات بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA). ولا يحق للمؤسسة التعليمية التي تخضع لقانون حقوق وسرية التعليم العائلي (FERPA) كشف المعلومات من السجلات التعليمية للمؤسسات المساهمة دون موافقة الوالد/والدة إلا إذا تم تحويلها بذلك بموجب قانون FERPA.

## إتلاف المعلومات

ستقوم المؤسسة العامة باعلام الوالدين عندما تقرر أن المعلومات الشخصية التي تم جمعها، الاحتفاظ بها، أو استخدامها تحت هذا الجزء لم تعد لازمة لتوفير الخدمات التعليمية للللميذ.

يجب إتلاف المعلومات بناء على طلب الوالدين. إنما، يمكن الاحتفاظ بسجل دائم دون تحديد مدة يحتوي على إسم التلميذ وعنوانه ورقم هاتفيه وعلامات حضوره والمواد التي أخذها والمستوى التعليمي الذي اجتازه وسنة إكمال المستوى التعليمي.

## الشكوى

«الشكوى» تعنى إدعاء خطى يشتمل على حقائق يعتمد عليها الإدعاء يقدمها شخص أو منظمة تفيد عن وجود خرق لأى من التالي:

1. أي من شروط القانون الحالي.
2. قانون PA 451, MCL 380.1 et seq. 1976 بما يخص برامج وخدمات التعليم الخاص.
3. قانون تعليم الأفراد المعاقين Chapter 33, §1400 et seq. C.S.U 20 1997. ونظام تطبيق القانون Act, 34 C.F.R. Part 300.

4. خطة دائرة التربية المحلية للمرحلة المتوسطة (ISD).  
5. تقرير فريق برنامج التعليم الخاص (IEP) وقرار مدير جلسة السماع أو قرار المحكمة بخصوص برامج أو خدمات التعليم الخاص.

6. طلب الولاية للتمويل الفدرالي بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

إن شك الوالدين في مخالفة ما، عليهم الإتصال بمدير دائرة التربية المحلية للمرحلة المتوسطة (ISD) أو الشخص المشرف المعين من قبله. ويمكن لذلك الشخص أن يحاول إيجاد حل لتلك المخاوف بشكل غير رسمي، إنما يجب إعلام الوالدين عن حقه في رفع شكوى رسمية. كما يجب إعطاء نسخة عن القوانين التي تتعلق بالشكوى (القسم الثامن من القوانين) ونسخة عن إجراءات الشكوى المتعلقة بالتعليم الخاص. كما يمكن للمتقدم بالشكوى أن يطلب المساعدة في إتمام الطلب الرسمي.

إن قام الوالد/والدة برفع شكوى رسمية، يجب على دائرة التربية المحلية للمرحلة المتوسطة أن تقوم بالتحقيق بالشكوى وإرسال نسخة عن نتائج التحقيقات خلال 21 يوماً. وإذا، بعد مراجعة تقرير المؤسسة العامة، اعترض الوالد/والدة على نتائج التحقيقات يحق للوالد/والدة استئناف القرار مع إدارة التعليم في ولاية ميشيغان (MDE). وإذا لم تقم دائرة التربية المحلية للمرحلة المتوسطة بالتحقيق في الشكوى بشكل سريع، عندها يحق للوالدين الطلب من إدارة التعليم في ولاية ميشيغان التحقيق في تلك المخاوف. ويجب أن يجهز تقرير خطى خلال مدة 60 يوماً من تاريخ استلام دائرة التربية المحلية للمرحلة المتوسطة أو إدارة التعليم في ولاية ميشيغان للشكوى، إلا إذا تم تمديد المدة نتيجة لظروف غير عادية متعلقة بالشكوى. وإن رفض التمديد يعتبر قراراً نهائياً.

## قواعد نص القانون

لا يجب أن يفسر أي شيء في هذا البيان على أنه يحد الحقوق والإجراءات والحلول المتوفرة بموجب الدستور وقانون الأمريكيين المعاقين الصادر في عام 1990، العنوان 7 من قانون التأهيل لعام 1973 أو غيرها من القوانين الفدرالية التي تحمي حقوق التلاميذ المعاقين، باستثناء أنه يجب قبل رفع دعوى مدنية بموجب هذه القوانين التماساً لأي إنصاف يتتوفر أيضاً تحت هذا القسم والإجراءات الواردة تحت الفقرات الفرعية (f) و (g) محاولة حلها إلى أقصى مدى ممكن بموجب هذا القسم.